# السياسات العامة لمعالجة مشكلة المياه في العراق (دراسة تحليلية)

# Public policies to address the water problem in Iraq (analytical study)

م.م زينب حمزة عبد شدهان
جامعة النهرين _ كلية العلوم السياسية

**الملخص:**

ان مشكلة المياه في العراق تشتمل على عدد من الأسباب منها ما هو داخلي يتمثل بسوء الاستخدام والهدر المائي، وارتفاع أعداد السكان والتغيرات المناخية، ومنها ما هو خارجي متعلق بدول المنبع (تركيا، وايران، وسوريا)، وما انتهجته من سياسات مائية اضرت بواقع الموارد المائية العراقية، لذا يقتضي الحال مراجعة السياسات العامة الحكومية لمعالجة مشكلة المياه، والعمل على وضع سياسات وطنية شاملة ذات نظرة مستقبلية، تأخذ بعين الاعتبار تحسين واقع الموارد المائية العراقية وتطوير بناها التحتية، وتأمين الحاجات الوطنية منها، فضلاً عن تفعيل الجانب الدبلوماسي في التعامل مع الدول المتشاطئة لنهري دجلة والفرات، وايجاد صيغة مشتركة معها، يستطيع العراق من خلالها الحفاظ على مورده المائية.

**الكلمات المفتاحية: ( العراق_مشكلة المياه_السياسات المائية)**

## Abstract

The water problem in Iraq includes a number of reasons, including what is internal represented by misuse and waste of water, and the increase in population numbers, including what is external related to the upstream countries (Turkey, Iran, Syria), and the water policies adopted by it that harmed the reality of Iraqi water resources, Therefore, the situation requires a review of governmental public policies to address

the water problem, and work on approving comprehensive national policies with a future outlook, taking into account the development of Iraqi water resources, and securing national needs from them, as well as activating the diplomatic aspect in dealing with the riparian countries of the Tigris and Euphrates rivers, and finding a formula Shared with it, Iraq can preserve its water.

- Keywords: (Iraq_Water Problem_Water Policies_Iraqi Water).

**المقدمة:**

بالرغم من ان العراق يتمتع بموارد مائية جيدة، إلا ان ملامح مشكلة المياه بدأت تظهر للعيان بشكل تدرجي، لاسيما بعد التغيير السياسي عام (٢٠٠٣)، إذ اصبحت واحدة من المشاكل الخطيرة التي تستوجب الالتفات لها ومعالجتها وايجاد الحلول الناجعة لها، بأسرع وقت ممكن، وعدم تجاوزها من قبل الحكومة العراقية، لما تحمله من تبعات كبيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية، إذ تضافرت مجموعة من العوامل ادت بالنتيجة الى تفاقم هذه المشكلة في العراق، منها عوامل طبيعية، ومنها عوامل داخلية ومنها عوامل خارجية متعلقة بدول الجوار ، إذ عمدت دول المنبع، الى اتباع سياسات مائية برغماتية كان اثرها سلبي على واردات العراق المائية، كل هذه الاسباب افضت الى تفاقم مشكلة المياه في العراق بشكل كبير، وهي ان لم تظهر واضحة اليوم فإنها سوف تكون عاصفة وخطيرة في المستقبل، واستناداً على ما تقدم ولضرورة معالجة هذه المشكلة، ولإيجاد الحلول الناجعة لها ولتلافي تبعاتها واثارها المستقبلية، سوف يتم البحث هنا في أهم الأسباب التي ادت الى تفاقم مشكلة المياه، والوقوف على السياسات العامة الحكومية لمعالجة هذه المشكلة وتحليل مدى نجاحها ام عدم ملائمتها، والبحث في الاجراءات والبرامج الحكومية لإدارة الموارد المائية العراقية، على النحو الاتي:

**اهمية الدراسة:**

تكتسب الدراسة اهميتها من اهمية المشكلة موضع البحث، فمشكلة المياه في العراق واحدة من اهم المشاكل ان لم تكن اشدها خطراً على الدولة والمجتمع، لما لها من اثار وتبعات اقتصادية وسياسية وأمنية، وتبرز أهميتها من خلال بيان أهم الاسباب الداخلية والخارجية التي أدت الى نقص امدادات العراق المائية.

**اشكالية الدراسة:**

تتمثل اشكالية الدراسة في السؤال المحوري: بالرغم من توافر الموارد المائية الجيدة التي يتمتع بها العراق، إلا إنه يعاني من انخفاض في وارداته المائية، بسبب الزيادة السكانية، والهدر وسوء الاستخدام، والسياسات المائية البرغماتية لدول المنبع على حصته من الواردات المائية، فضلاً عن غياب السياسات العامة الحكومية، واضحة المعالم ذات الرؤية المستقبلية التي تأخذ على عاتقها معالجة هذه المشكلة وضمان الحلول الناجعة لها.

**فرضية البحث:**

وعلى وفق الإشكالية أعلاه يمكن صياغة فرضية الدراسة على فكرة أساس مفادها: أن مشكلة المياه في العراق سوف تتأثر بدرجة كبيرة إذا ما استمرت السياسات العامة الحكومية لإدارة الموارد المائية بشكلها الحالي، فكلما ازداد العمل على وضع سياسات عامة حكومية ناجعة ذات رؤية مستقبلية شاملة لمعالجة مشكلة المياه في العراق، أفضى ذلك الى معالجة مشكلة المياه وتوافر الموارد المائية، وان ينعم العراق بأمن مائي مستقر.

**منهجية الدراسة :**

اعتمدت الدراسة بشكل أساس على المنهج التحليلي النظمي، للوقوف على مدخلات ومخرجات وأسباب مشكلة المياه في العراق، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج والحلول الممكنة لمعالجة هذه المشكلة.

**المبحث الاول: طبيعة الموارد المائية في العراق**

يعد العراق من الدول ذات الامكانات المائية الجيدة، إذ تتنوع مصادر المياه فيه وتشتمل على ثلاث اشكال هي: الامطار والثلوج، والمياه السطحية، والمياه الجوفية، ومن اجل الإحاطة بهذه الموارد المائية، ولغرض فهم الوضع المائي العراقي بصورة دقيقة، سنتناول طبيعة الموارد المائية المتاحة في العراق في إطار المطالب الأتية:

**المطلب الأول: الأمطار والثلوج**

تعد المياه الناتجة عن تساقط الامطار وذوبان الثلوج مصدراً مهماً من مصادر المياه في العراق، غير ان كمياتها تتأثر بطبيعة الظروف المناخية، إذ يسهم ذوبان الثلوج من على قمم الجبال بإمداد حوضي دجلة والفرات وروافدهما بكميات جيدة من المياه، غير ان كمية الثلوج وضمان استمرار امدادها للأنهار بالمياه يعتمد على استمرار انخفاض درجات الحرارة دون الصفر، وتزداد اهمية الثلوج بزيادة الامطار المتساقطة.[١]

اما فيما يتعلق بالأمطار فيمكن القول انها تخضع الى مناخ البحر المتوسط الموسمي، فهي امطار شتوية ربيعية بالدرجة الاولى، وهذا المناخ يتسم بالتذبذب في كمياته ومواعيده من موسم الى اخر، معتمداً على المنخفضات الهوائية القادمة البحر المتوسط، والتي تغذي انهار دجلة والفرات بكميات كبيرة من المياه، إذ تبلغ كمية الامطار السنوية الساقطة في العراق معدل متوسط يصل الى (٩٩,٨٦٥) مليار م٣، وتتفاوت نسبة مساهمة مياه الامطار في تغذية انهار دجلة والفرات وتفرعاتهم من سنة الى اخرى، إذ يبغ متوسط كمية مياه الامطار في حوض نهر الفرات بما يقارب الـ(٥٨%) من مجموع المطر المتساقط في العراق،

[١] ضحى جواد كاظم، امير هادي جدوع، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧٣.

مقابل .(٧٠%) لحوض نهر دجلة وتفرعاته، وعليه فأن مشاركة مياه الامطار في التغذية المائية لحوض الفرات لا يتعدى الـ(١٦,٢%)، بينما نراها ترتفع في تغذيتها لمجرى نهر دجلة تصل الى (٤٨,٧%)، وهذا يعود الى طبيعة التغيرات المناخية السائدة في حوض النهرين.[٢]

**المطلب الثاني: المياه السطحية (دجلة والفرات وروافدهما):**

ان المياه السطحية تعد من اهم الموارد المائية في العراق، والمتمثلة بنهري دجلة والفرات وروافدهما، اللذان يمثلان شريان الحياة المائي بالنسبة للعراق منذ القدم، وعليه سوف يتم البحث هنا في هذين النهرين وتفرعاتهم من حيث الخصائص الجغرافية والاهمية السياسية والاقتصادية للعراق لبيان خصائصهم وطبيعة تكوينهم، على النحو الاتي:

**١. نهر دجلة وروافده**

يبلغ طول نهر دجلة (١,٩٠٠) كيلو متر منها (٤٨٥) كيلو متر في تركيا، تشكل (٤٤) كيلو متر منها الحدود بين تركيا وسوريا، أما في العراق فيبلغ طوله (١,٤١٥) كيلو متر، وينبع نهر دجلة من هضبة ارمينيا في منطقة (صو) من جبال فاكلان التركية[٣]، ويتكون النهر من التقاء رافدين (دجلة صو) الذي ينبع من بحيرة كولجك، ورافد (بوتان صو) الذي ينبع من بحيرة (وان)، ويلتقي الفرعان على بعد ثلاثين كيلو متر عند الحدود السورية التركية مكونين نهر دجلة، الذي يتجه

**(٢) ازاد جلال شريف، مياه العراق (الواقع وسبل التنمية المستدامة)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٦)، العدد (١٩)، ٢٠١٠، ص ١٣٧.**

**(٣) صباح محمود محمد، عبد الأمير عباس، السياسة المائية التركية، ط١، مطبعة المتوسط، بيروت، ١٩٩٨، ص٤٤.**

الى الجنوب الشرقي من مدينة (جزرة) الحدودية مع سوريا، وحتى يدخل العراق في منطقة (فيشخابور) الحدودية.[٤]

ويقع نهر دجلة بين دائرتي عرض (٣٨/٤٠ شمالاً)، وخطي طول (٣٩/٤٨ شرقا)، وتبلغ مساحة حوض نهر دجلة ما يقارب (٢٨٩,٠٠٠) كيلو متر مربع، بنسبة (٦٥.٢٠%) في الاراضي العراقية، ونسبة (١٩.٩٣%) في الاراضي التركية، وبنسبة (١٥.٥٧%) في الاراضي الإيرانية، وبنسبة (٠,٣%) في الاراضي السورية، غير ان هذه الأرقام والنسب لا تعكس المستوى الفعلي لمشاركة أحواض نهر دجلة في كل دولة من الدول السابقة في الإمدادات المائية السنوية للنهر[٥].

وبالرغم من أن نسبة مساحة حوض دجلة الداخلة ضمن الاراضي التركية (١٩.٩٣%) فهي تشارك بحوالي (٥٤.٦٤%) من التصريف المائي السنوي، اما إيران التي تقع (١٥.٥٧%) من مساحة حوض نهر دجلة داخل أراضيها لا تشارك ألا بنسبة (١١.٨٧%)، في حين ان العراق الذي تقع أوسع مساحة من لحوض نهر دجلة في أراضيه (٦٤.٢٧%) فهو لا يشارك الا بنسبة (٣٣.٤٥%) من التصريف المائي السنوي للنهر، عبر مجموعة من الروافد التي تغذيه، وتصب في نهر دجلة داخل الاراضي العراقية، ويشكل الجزء الاكبر من موارده في العراق من مجموعة من الروافد هي: [٦]

---

[٤] اركان ابراهيم عدوان، العلاقات السورية التركية (المحددات والقضايا)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص١١١_١١٣.

[٥] خالد شمال، الموارد المائية العراقية وشبح شحة المياه، مجلة عطاء الرافدين ، العدد (٤١)، وزارة الموارد المائية العراقية، ٢٠١٠، ص ٢٦_٢٧.

[٦] حسين عبد الامير بكة، السياسة المائية العراقية لضمان الامن المائي العراقي ومعالجة شحة المياه، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدفاع الوطني، العراق، ٢٠١٩، ص ١٦١_١٦٦.

١. **الزاب الكبير:** ويبلغ طول الزاب الاعلى الكبير من منبعه حتى مصبه (٣٩٢) كيلو متر، ويتكون من روافد عدة تنبع من جبال (حصاروست وروافد باستورة جاي والخارز)، ومن ثم يصب الزاب الاعلى في نهر دجلة جنوب مدينة الموصل، وقد شكلت إيراداته المائية للمدة (٢٠٠٠_٢٠١٩) ما مقداره (١٠,٠٤) مليار متر مكعب في السنة في إمداد نهر دجلة بالمياه.

٢. **الزاب الصغير:** ويبلغ طوله الكلي من منبعه حتى مصبه بحدود (٤٠٠) كيلو متر، وينبع من جبال (لاهيجانا) الايرانية، ويدخل الاراضي العراقية عند مدينة (ماشان)، وبعد ان يلتقي برافد (رانيا) يدخل سهل كركوك، ثم يصب في دجلة جنوب مدينة (الشرقاط)، وقد بلغت وارداته المائية للمدة (٢٠٠٠_٢٠١٩) حوالي (٤,١١٩) مليار متر مكعب في السنة في امداداته المائية لنهر دجلة.

٣. **نهر العظيم:** ويبلغ طوله من منبعه حتى مصبه (٢٣٠) كيلو متر، وينبع من (جبال قرة داغ) في محافظة السليمانية، ويصب في نهر دجلة من مصب الزاب الاسفل جنوب مدينة بلد، يتكون النهر من ثلاثة روافد هي (طوز جاي وطاووق جاي وخاصة جاي)، ليخترق سلسلة جبال حمرين، وبلغت الواردات السنوية لنهر العظيم ما يقارب الـ(١,٩٥٦) مليار متر مكعب في السنة في امداداته المائية لنهر دجلة.

٤. **نهر ديالى:** تقع منابع نهر ديالى في ايران والعراق، ويساهم العراق بحصة (٤٠%) من واردات النهر المائية، ويتكون من التقاء روافد (سيروان، وزلم، وديوانة، ونازلي) ويبلغ طول النهر الكلي (٣٨٦) كيلو متر، وقد

شكلت وارداته للمدة (٢٠٠٠_٢٠١٩) ما يقارب الـ (٢,٨٩) مليار متر مكعب في السنة.[٧]

٥. **الخابور**: وهو أول رافد يلتقي بنهر دجلة في العراق وأقصر روافده طولاً، إذ لا يزيد طوله عن (١٦٠) كيلو متر، وينبع من الأراضي التركية ويتكون من التقاء فرعين (مهرماة، والهيزل).[٨]

**٢. نهر الفرات وروافده**

ينبع نهر الفرات من أعالي الهضبة الارمينية في الجنوب من جبال (طوروس) جنوب تركيا، ويتكون من التقاء رافدين (فرات صو، ومراد صو) اللذان يلتقيان في (كيبان)، ويلتقي معهم رافد ثالث يسمى (مكنوز) ليتشكل على اثر التقاء هذه الروافد نهر الفرات الرئيس، يبلغ طوله الكلي من منبعه حتى مصبه (٢,٩٤٠) كيلو متر، وتشترك في حوض تغذيته كلا من تركيا وسوريا والعراق بنسب مختلفة.[٩]

كذلك يرفده حتى خروجه من الاراضي التركية الى الاراضي السورية عدد من الروافد اهما رافد (الساجور) الذي يبلغ طوله (١٠٨) كيلو متر منها (٤٨) كيلو ممتر داخل الاراضي السورية، وما يقارب (٦٠) كيلو متر داخل الاراضي التركية، ويبلغ حجم ايراده (١٣٥) مليون متر مكعب في سنة، ورافد (البليخ) الذي ينبع من سوريا، غير ان حوضه الكاسب يمتد إلى الأراضي التركية، ويبلغ طوله (١١٦) كيلو متر، وتقدر مساحة حوضه بما يقارب الـ(١٤,٤٠٠) كيلو متر، وبطاقة مائية

---

[٧] فلاح شاكر اسود، الحدود العراقية الايرانية (دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين)، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠، ص ٨_١٠.

[٨] عباس جاسم حمادي العيثاوي، الموارد المائية وعلاقتها بالتنمية الزراعية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ١٤.

[٩] حسن عادل محمد، السياسات المائية في دول مصبات الانهار (العراق ومصر: دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٠، ص٢٤.

ترفد نهر الفرات تقدر بـ (١٠٠) مليون متر مكعب في السنة، ومن ثم رافد (الخابور) الذي ينحدر من هضبة (ماردين) في جنوب تركيا، ويبلغ طوله (٤٦٠) كيلو متر، ويبلغ حجم ايراداته السنوية (١,٢) مليار متر مكعب في السنة.[١٠]

ويجري نهر الفرات في الاراضي التركية لمسافة (٤٢٠) كيلو متر، ويدخل بعدها الى الاراضي السورية، ويجري فيها لمسافة (٦٨٠) كيلو متر، وعند مدينة (حصيبة) العراقية في محافظة الانبار يدخل نهر الفرات الى الاراضي العراقية، ليجري فيه لمسافة (١,٢٠٠) كيلو متر حتى التقائه بنهر دجلة في (كرمة علي)، ومن ثم مصبه في الخليج العربي، وبذلك يبلغ طوله الكلي (٢٣٠٠) كيلو متر[١١]، وترفد تركيا نهر الفرات بما يقارب الـ(٨٨%) من مجمل موارده المائية، فيما تبلغ نسبة مساهمة سوريا بتزويده بالمياه بـ (٩%)، اما العراق فانه يسهم بما يقارب (٣%) من مجمل مياه النهر.[١٢]

**٣. شط العرب**

يتكون شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات في مدينة (القرنة)، ويبلغ طوله من نقطة تكوينه الى مصبه في الخليج العربي ما يقارب الـ (١٩٢) كيلو متر، وتقدر مساحة حوضه بما يقارب الـ (٨٠,٨٠٠) كيلو متر مربع، ويصل عرض شط العرب عند مدينة (القرنة) الى ما يقارب الـ (٣٠٠) متر، ويزداد الى ما يقارب الـ (٧٠٠) متر عند وصوله الى مدينة (البصرة)، والى ما يقارب الـ (٨٥٠) متر عند وصوله الى الخليج العربي، ويعد نهران (كارون والكرخة) من اهم الانهار التي تزود شط العرب بالمياه خلال مسيرته الى الجنوب بإمدادات مائية تقدر

---

[١٠] هدى خلف علي ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥_٢٦.

[١١] خالد عبد الوهاب رزاق، الاحزاب التركية وقضايا المشرق العربي (دراسة وثائقية)، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٧٤، ص٢٠٠.

[١٢] كاظم عبد الامير محسن، الانظمة البيئية ومشاكل التلوث، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٤، ص٤٠٥.

بـ(٢٤,٥) مليون م٣ بالنسبة لنهر كارون، وما يقارب الـ (٥.٨) مليون م٣ بالنسبة لنهر الكرخة، وهذه الكميات تشكل (٤٢%) من مياه شط العرب، ويمتاز النهر بكثرة الرسوبيات التي يحملها مما شكلت العديد من الجزرات في مجراه.[١٣]

**المطلب الثالث: المياه الجوفية**

ان المياه الجوفية هي المياه المخزونة في باطن الارض، سواء الراكدة منها او الجارية، والتي تظهر على السطح إما بصورة طبيعية على شكل عيون وينابيع، او عن طريق تدخل الانسان واخراجها على شكل أبار، وتنقسم على قسمين: الاول المياه الجوفية المتجددة لأنها قريبة من سطح الارض، وتعتمد في تغذيتها على مياه الأمطار وترشيح مياه الانهار، والمياه غير المتجددة التي يرجع تجمعها الى العصور الجيولوجية القديمة.[١٤]

ان المياه الجوفية تسهم في تغذية نهر الفرات بنسبة تتراوح ما بين (٣٠_٣٥%) وتنخفض هذه النسبة في فصل الصيف الى (٧%) وترتفع في فصل الشتاء الى (٤٨%)، فيما تبلغ نسبة مساهمتها في تغذية نهر دجلة وفروعه بمعدل يتراوح ما بين (٢٠_٢٢%)، ويتأثر مستوى المياه الجوفية ايضاً بالأحوال المناخية، اذ يرتفع منسوبها وتتحسن نوعيتها خلال فصلي الشتاء والربيع وتنخفض في فصل الصيف[١٥]، وتتركز معظم المياه الجوفية في العراق في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من المنطقة المتموجة والجبلية، مع وجود بعض العيون في المنطقة الشرقية والغربية، وتتوزع على اعماق متباينة تتراوح ما بين (٥_٣٠)

---

**[١٣] نظير الانصاري، السياسات الخاصة بالموارد المائية في العراق، مركز البيان، ٢٠١٦، ص ٢٧_٢٨.**

**[١٤] ضحى جواد كاظم، امير هادي جدوع، الامكانات المائية المتاحة للعراق (دراسة في جغرافية العراق)، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والنفسية جامعة بابل، العدد (٣٠)، ٢٠١٦، ص ٦٨٠_٦٨١.**

**[١٥] هدى خلف علي، دور متغير المياه في مستقبل العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢١، ص ٣٣_٣٥.**

متر، اما في مناطق غرب الفرات، فان عمق المياه الجوفية يزداد الى نحو (٢٥٠) متر في بقية هذه المناطق، وبحسب الدراسة التي قامت بها وزارة الموارد المائية، شعبة المياه الجوفية عام (٢٠١٣) فقد قدرت المياه الجوفية في العراق بنحو (٦,٤١٩) مليار متر مكعب.[١٦]

**المبحث الثاني: الاسباب الداخلية والخارجية لمشكلة المياه في العراق**

تضافرت مجموعة من الاسباب ادت الى تفاقم المشكلة المياه في العراق، منها أسباب داخلية ومنها اسباب خارجية، هذه الاسباب مجتمعة افضت الى تفاقم مشكلة المياه، مما اثر سلباً على واقع الموارد المائية وتراجعها، وعليه سوف يتم البحث هنا في الاسباب الداخلية والخارجية التي ادت الى مشكلة المياه في العراق[١٧] في اطار المطلبين التاليين:

**المطلب الاول: الاسباب الداخلية**

ان الاسباب الداخلية التي ادت الى تفاقم مشكلة المياه في العراق متعدد ومتنوعة منها ما هو طبيعي ناتج عن التغيرات المناخية المتقلبة، ومنها ما هو بشري بسبب سوء الاستخدام والهدر المائي، وارتفاع اعداد السكان، وسوء الادارة الحكومية للموارد المائية وارتفاع معدلات التلوث وغيرها[١٨]، وسنتناول هذه الاسباب على النحو الاتي:

**اولا: ارتفاع اعداد السكان (التضخم السكاني)**

---

[١٦] علي ياسين عبد الله، الهياكل المؤسسية ودورها في استدامة الموارد المائية في العراق، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (٢١٩)، ٢٠١٦، ص ٣٣٢_٣٣٣.

[١٧] رائد سامي عباس، مشكلة المياه بين العراق وتركيا (دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص ٤٠.

[١٨] حسن علي عبد الحسين، التحديات التي تواجه نوع المياه السطحية وكمياتها في العراق (دراسة بيئية من منظور جغرافي)، مجلة البحوث الجغرافية، كلية الآداب قسم الجغرافية، العدد (١٠)، ٢٠١١، ص ٢٤٤.

ان العلاقة بين الموارد المائية وحصة الافراد منها علاقة عكسية، فكلما ازداد عدد السكان افضى ذلك الى قلة حصة الافراد من المياه، وبقدر تعلق الامر في العراق فهو من البلدان الفتية التي ترتفع فيها نسب المواليد وتشهد ارتفاع أعداد السكان، إذ بلغ عدد السكان في عام (٢٠١٢) ما يقارب (٣٤,٢٠٧,٠٠٠) مليون نسمة، وكان نصيب الفرد العراقي من الموارد المائية (١,٥٠٢) م٣، وفي عام (٢٠٢٠) ازداد عدد السكان الى ما يقارب الـ(٤٠,١٥٠,٠٠٠) مليون نسمة، وبلغت الموارد المائة المتاحة من نصيب الفرد (١,٤٢١)م٣، في الوقت الذي بلغ الاحتياج المائي ما يقارب (٥٧,٠٧) مليار م٣، مما ادى الى انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية، ووصل العجز المائي الى ما يقارب الـ(١٥,٢٧٠) مليار م٣، وتشير الدراسات: "الى ارتفاع اعداد السكان في العراق بحلول عام (٢٠٢٥) الى ما يقارب الـ (٤٨,٠٠٠,٠٠٠) نسمة"[١٩]، الامر الذي سيؤدي الى انخفاض اكبر في نصيب الفرد من المياه، فالعلاقة بين حجم الموارد المائية وحصة الفرد منها كما ذكرنا سابقاً عكسية، والجدول رقم (١) يوضح هذه العلاقة بشكل مفصل.[٢٠]

[١٩] انظر الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات وزارة التخطيط لعدد السكان في العراق، تاريخ الولوج: ٢٠٢٢/٤/٢٠، متاح على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي:

https://mop.gov.iq/news/view/details?id=841

[٢٠] ثائر محمود رشيد العاني، علا علاء حسين، استخدام الموارد المائية في ظل تحديات الامن المائي في العراق، المجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد، (٢٤)، العدد (١٠٣)، ٢٠١٧، ص ٢٨١.

**جدول (١) نصيب الفرد من الواردات المائية في العراق / م٣ للمدة (٢٠٠٦_٢٠٢٠)**

| السنة | حجم الموارد المائي مليار م٣ | عدد السكان في العراق | نصيب الفرد الواحد / م٣ |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٦ | (٦٥.٢٠) | (٢.٨٨١.٠٤٤) | (٢٢٦١.١) |
| ٢٠٠٧ | (٥٩.١٩) | (٢٩.٢٢٢.٠٨٣) | (٢٠٢٥.٥) |
| ٢٠٠٨ | (٣٥.٠٧) | (٣٠.٥٧٧٧٩٥) | (١١٤٦.٩) |
| ٢٠٠٩ | (٦٥.٠١) | (٣١.٦٦٤٤٦٩) | (٢١١٦.٣) |
| ٢٠١٠ | (٣٢.١١) | (٣١.٤٩٦٤٠٨) | (١٠١٩.٥) |
| ٢٠١١ | (٥٢.١) | (٣٢.٤٣٧٩٤٥) | (١٦٠٦.١) |
| ٢٠١٢ | (٥١.٤) | (٣٤.٢٠٧٢٤٤) | (١٥٠٢.٦) |
| ٢٠١٣ | (٥٠.٧) | (٣٥.٠٩٥٧٧٤) | (١٤٤٤.٦) |
| ٢٠١٤ | (٤٩.٨) | (٣٦.٥٠٠٤٥٥) | (١٣٨٣.٢) |
| ٢٠١٥ | (٤٩.١) | (٣٥.٢٥١٣٦٠) | (١٣٩٤.٤) |
| ٢٠١٦ | (٥٤.٧٥) | (٣٦.١٦٩١٢٣) | (١٥١٣.١) |
| ٢٠١٧ | (٤٠.٦٩) | (٣٧.١٣٩٥١٩) | (١٠٩٥.٦) |
| ٢٠١٨ | (٣٣.٢٠) | (٣٨.١٢٤١٨٢) | (٨٧١.٨) |
| ٢٠١٩ | (٣٩.٥١) | (٣٩.١٢٧٩٠٠) | (١٢٨٩.٨) |
| ٢٠٢٠ | (٤٥.٠٧) | (٤٠.١٥٠٠٠٠) | (١٤٢١.٤) |

**الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: سوسن صبيح حمدان، ادارة الموارد المائية في العراق (المشاكل والحلول المقترحة)، مجلة كلية التربية الاساسية، عدد خاص (وقائع لمؤتمر العلمي السنوي الثالث لقسم الجغرافية)، ٢٠٢١، ص ٢٧٨.**

**ثانياً: الهدر وسوء الاستخدام**

ان سوء استخدام وهدر المياه، لقلة تكلفتها وسهولة الحصول عليها، واحدة من اهم المشكلات التي ادت الى تعزيز مشكلة المياه وزيادة اثارها وتبعاتها، فهذه المشكلة تتمثل في غياب الارشادات المائية وقلة الثقافة العامة في التعامل مع الواردات المائية، إذ يتم التعامل مع هذه الثروة باعتبارها عنصراً مرتبطاً بمفهوم

الديمومة والبقاء ومصدر غير ناضب، ومتوفر بكميات كبيرة، فيتم نتيجة لهذا الاعتقاد، سوء استخدامه واستهلاكه بإسراف وبدون ترشيد، لاسيما في المناطق الريفية التي تتفشى فيها ظاهرة الامية ويقل فيها التثقيف باستخدامات المياه، بالوقت نفسه لا تخلوا المناطق الحضرية من اعتماد انماط استهلاكية غير رشيدة في هدر المياه، سواء في المنازل او في المرافق العامة او المصانع والمعامل.[٢١]

**ثالثاً: ارتفاع معدلات التلوث**

أن ظاهرة تلوث الموارد المائية في العراق بسبب امتزاج مياه الصرف الصحي ورمي مخلفات المصانع والمعامل في مجاري الانهار، مشكلة خطيرة لا تقل خطورتها عن مشكلة شحة المياه، فهي ذات تبعات لا يحمد عقباها، كون المياه الملوثة تصبح خارج الاستخدامات اليومية ولا يمكن الاستفادة منها، بل ان استخدامها تودي الى اضرار كبيرة، إذ تشير دراسات وزارة الموارد المائية الى ان كل متر مكعب من المياه الملوثة، تؤدي الى تلويث ما يقارب (٦٠) متر مكعب من المياه النقية.[٢٢]

**رابعاً: سوء الادارة الحكومية**

ان احد اكثر الاسباب واشدها ضرراً على الموارد المائية في العراق هو غياب السياسات العامة الحكومية الملائمة، وعدم الاهتمام من الجهات المسؤولة عن ادارة ملف الموارد المائية بواقع هذه الموارد، وما آلت اليه نتيجة الإهمال وعدم المتابعة، كذلك نقص الامكانات المادية وقلة التخصيصات المالية في الموازنات العامة الاتحادية للوزارات والجهات المختصة بإدارة الموارد المائية، الامر الذي ادى الى اضعاف قدرة هذه المؤسسات على بناء السدود والمشاريع والخزانات

---

**[٢١] رائد سامي عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.**

**[٢٢] نوعية المياه الجوفية وعلاقاتها بالاستخدامات المختلفة، مقال منشور في مجلة عطاء الرافدين، العدد (٣١)، وزارة الموارد المائية العراقية، ٢٠٠٩، ص ٣٨_٣٩.**

المائية او حتى تجديدها وصيانتها، لتوفير المياه لأغراض الصناعة والزراعة والاستخدام اليومي، فضلاً عن عدم توافر التخصيصات المالية اللازمة لإقامة مشاريع محطات اصلاح وتنقية المياه لإدامة الشبكات المائية القديمة.[٢٣]

وتعود مشكلة المياه في العراق فضلاً عن سوء الادارة الحكومية، الى تعدد الجهات المسؤولة عن ادارة هذه الموارد وعدم التنسيق بينها، فعلى الرغم من ما تتعرض له الموارد المائية من مشكلات كبيرة لم يكن هناك من برنامج عمل حكومي وسياسات مشتركة بين مؤسسات الدولة لمعالجة هذه المشكلات، فالحكومات العراقية تفتقر الى سياسات عامة مائية موحدة وكفوءة، ذات نظرة مستقبلية[٢٤]، فمشكلة المياه في العراق تبدأ من الداخل اكثر من تأثرها بالعوامل الخارجية، وتأثير سوء الادارة الحكومية وعدم وضع برامج وخطط وسياسات عامة لإدارة الموارد المائية العراقية كان له الاثر الاكبر في تفاقم مشكلة المياه.

**المطلب الثاني : الاسباب الخارجية**

ترتبط الاسباب الخارجية لمشكلة المياه في العراق بقيام دول المنبع (تركيا، ايران، سوريا) باتباع سياسات مائية ضارة بالمصالح المائية العراقية، كان لها اثر سلبي، واسهمت في تراجع حصة العراق من الواردات المائية، وعليه سوف يتم البحث في هذا المطلب في هذه الاسباب وما لها من دور في بلورة مشكلة المياه في العراق على النحو الاتي:[٢٥]

**اولا: السياسات المائية التركية**

---

[٢٣] رائد سامي عباس، مشكلة المياه بين العراق وتركيا (دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص ٤٣_٤٤.

[٢٤] ثائر محمود رشيد العاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠_٢٨١.

[٢٥] شيماء عادل فاضل، التنمية المستدامة في العراق (المعوقات وسبل المعالجة)، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية، العدد (١٩)، ٢٠٢٠، ص٥٢_٥٤.

أن السياسات المائية التركية القائمة على مبدأ عدم عقد اتفاقات مع الدول الاخرى حول قضية المياه بحجة ان القانون الدولي لا يجبرها على ذلك، جعلها تعتمد البرامج والسياسات المائية التي تمكنها من السيطرة شبه التامة على موارد مياه نهرين دجلة والفرات داخل أراضيها، هذه السياسة اضرت ايما ضرر بواقع الموارد المائية العراقية، وبات لها النصيب الاكبر في تراجع حصة العائدات من مياه نهري دجلة والفرات، إذ يعد مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) أكبر المشاريع المائية في المنطقة للتنمية الاقتصادية، الذي عملت تركيا من خلاله الى إقامة (٢١) سداً منها (١٧) سداً على نهر الفرات واربعة سدود على نهر دجلة، لتخزين المياه والري وتوليد الطاقة الكهرومائية.[٢٦]

إذ تدّعي تركيا أنها تمتلك حق السيادة المطلقة على الموارد المائية لنهري دجلة والفرات ولها الحق في التصرف بهما، كون منابعهما تقع داخل أراضيها، وطبقاً لذلك فأنها تبيح لنفسها حق اتباع السياسات التي تراها مناسبة في التصرّف بمياه النهرين، من دون مراعاة لحقوق الدول المتشاطئة معها*، كونها دول مصب ليس لها الحق في تقرير سياسات تركيا الداخلية على مياهها[٢٧]، فهي ترى ان

---

**[٢٦] كوثر طه ياسين الدليمي، العلاقات العراقية التركية في المدة (١٩٩٠_٢٠٠٠)، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠٠١، ص ١٨_٢٠.**

*** تجدر الاشارة هنا الى أن القانوني الدولي يؤكدّ: "أن النهر المشترك المار عبر أراضي أكثر من دولة، هو ملك جماعي لهذه الدول، لذا لا يحقّ لأية دولة أن تقوم بأي عمل من شأنه حرمان الدول الأخرى المشاركة فيه من المنافع والحقوق المشروعة لها في هذا النهر، وليس من المقبول أن تقوم أية دولة منفردة بممارسة هذه الأعمال لتحرم الآخرين من حقوقهم وانتفاعهم من دون أتفاق مسبق بين الدول المعنية". للمزيد ينظر: علي إبراهيم، قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧ ، ص١٢٧.**

**[٢٧] جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص١٩٤_١٩٦.**

مياه نهري دجلة والفرات ليست مياه دولية، بحيث تنطبق عليهما القوانين الدولية، بل تطلق عليهما تسمية المياه العابرة للحدود.[٢٨]

ولتوضيح اثر السياسات المائية التركية ومدى مساهمتها في مشكلة المياه في العراق، سنتناول اهم المشاريع والسدود والخزانات المائية التي اقامتها تركيا على نهري دجلة والفرات، للوقوف على مدى دورها في تراجع حصة العراق من الموارد المائية كما يأتي:

**١.المشاريع والسدود التركية على نهر الفرات**

عمدت الحكومة التركية الى اقامة عدد من المشاريع والسدود على حوض نهر الفرات، ولتوضيح اثر هذه المشاريع والسدود، ومدى دورها في بلورة المشكلة المائية في العراق، سنتناول من خلال الجدول رقم (٢) اهم هذه السدود والمشاريع وحجمها وسعة تخزينها واثرها على العائدات المائية العراقية في حوض نهر الفرات[٢٩]، على النحو الاتي:

**جدول (٢) السدود والمشاريع المائية التركية على حوض نهر الفرات**

| ت | المشروع | المساحة (كم٢) | الغرض | الطاقة التخزينية |
|---|---|---|---|---|
| ١ | **سد كيبان** | (٦٧٥) كم٢ | توليد الطاقة | (٣١.٧٠)مليار م٣ |
| ٢ | **سد قرة قايا** | (١٦٥) كم٢ | توليد الطاقة | (١.١) مليار م٣ |
| ٣ | **سد اتاتورك** | ــــ | توليد الطاقة والري | (٤٨) مليار م٣ |
| ٤ | **سد الفرات الادنى** | (٣٢٠) كم٢ | توليد الطاقة والري | (٢.٤) مليار م٣ |
| ٥ | **سد بيره جك** | (٥٧) كم٢ | توليد الطاقة والري | (١.٣) مليار م٣ |
| ٦ | **سد قره قاميش** | (٢٨) كم٢ | توليد الطاقة، السيطرة | (٥٠٠) مليون م٣ |
| ٧ | **مشروع ري سروج بازكي** | (١٠) كم٢ | توليد الطاقة والري | (٢٣) مليون م٣ |

**[٢٨] حسن محمد الجنابي، المياه الإقليمية (صراع أم تعاون)، مجلة الثقافة الجديدة، التسلسل (٢٦٤)، العدد (٧_٨)، بغداد، ١٩٩٥، ص ٦٥_٦٦.**

**[٢٩] انعام سالم ناجي، مشكلة المياه في العراق (بحث في الجغرافية السياسية)، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (١٠٨)، ٢٠١٠، ص ٢٢٦_٢٢٧.**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٨ | **مشروع ري اديامان** | (٢٧٨) كم٢ | توليد الطاقة والري | (١.١) مليون م٣ |
| ٩ | **مشروع غازي عنتاب** | (٢٧٦) م٢ | توليد الطاقة | (١.٥) مليار م٣ |
| ١٠ | **سد اديمانكاهتا** | (٢٧٦) كم٢ | توليد الطاقة والري | (٦٧٧) ملون م٣ |
| ١١ | **سد اديمان كوسو** | (٢٦٥) كم٢ | توليد الطاقة والري | (٤٢٨) مليون م٣ |
| ١٢ | **سد بزوفا** | (٢٤٣) كم٢ | توليد الطاقة والري | (٧١٨) ملون م٣ |
| ١٣ | **سد سفريك هلفان** | (٥٦٠) كم٢ | توليد الطاقة والري | (١.٥) مليار م٣ |
| ١٤ | **سد ماردين سالينبار** | (٣٥٩) كم٢ | توليد الطاقة والري | (٩٩٤) مليون م٣ |
| ١٥ | **سد سروك يازكي** | (٤٩٩) كم٢ | توليد الطاقة والري | (١,٤) مليار م٣ |
| ١٦ | **سد اوفا حران** | (٤٩٤) كم٢ | توليد الطاقة والري | (١.٥) مليار م٣ |

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: انعام سالم ناجي، مشكلة المياه في العراق (بحث في الجغرافية السياسية)، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (١٠٨)، ٢٠١٠، ص ٢٧. وايضا: رائد سامي عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣_٨٦.

من خلال الجدول السابق يتضح مدى حجم المشاريع والسدود التركية على حوض نهر الفرات، وما تستهلكه من موارد مائية ضخمة، في الخزن والتوليد لمحطات الطاقة، وما تحتاجه من كميات كبيرة من المياه لملء احواضها، كل هذه السدود والمشاريع ادت الى تقليل حصة العراق من العائدات المائية لنهر الفرات، وساهمت في تعميق مشكلة المياه في العراق بما تستهلكه من موارد مائية كبيرة.[٣٠]

**٢.المشاريع والسدود التركية على نهر دجلة**

اتبعت الحكومة التركية السياسات المائية ذاتها، التي عملت من خلالها على اقامة عدد من المشاريع والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهرومائية على حوض نهر دجلة ايضاً، ولتوضيح اثر هذه المشاريع والسدود المائية ودورها في تعميق المشكلة المائية في العراق، سنتناول من خلال الجدول رقم (٣) اهم هذه

**[٣٠] عبد الله حسون محمد، مشكلة المياه بين العراق ودول الجواروالاثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها (دراسة في الجغرافية الاقصادي)، مجلة الفتح، العدد (٣٨)، ٢٠٠٩، ص ١٦_١٨.**

السدود والمشاريع المائية وحجمها وسعة تخزينها واثرها على العائدات المائية العراقية في حوض نهر دجلة[٣١]، على النحو الاتي:

**جدول (٣) السدود والمشاريع المائية التركية على حوض نهر دجلة**

| ت | المشروع | المساحة | الغرض | الطاقة التخزينية |
|---|---|---|---|---|
| ١ | **سد دجلة قرة كيزي** | (٥٠٤) كم٢ | الري | (٢٠٠)مليون كم٣ |
| ٢ | **سد بطمان _ سيلفان** | (٩٧٧) كم٢ | الري وتوليد الطاقة | (١.٨) مليار كم٣ |
| ٣ | **مشروع سد اليسو** | (٣١٣) م٢ | الري وتوليد الطاقة | (١١.٤) مليار م٣ |
| ٤ | **مشروع سيزر** | (٢٨٠) كم٢ | الري وتوليد الطاقة | (٧٧٠) مليون كم٣ |
| ٥ | **سد جزران** | (٢٤٠) كم٢ | توليد الطاقة | ٥٣٧ مليون كم٣ |

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: انعام سالم ناجي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧. وايضا: رائد سامي عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧_٨٨.

كما هو الحال بالنسبة لحوض نهر الفرات فأن حوض نهر دجلة قد تأثر هو الاخر بكثرة المشاريع والسدود التركية، فمن خلال الجدول السابق يتضح مدى حجم المشاريع والسدود التركية على حوض نهر دجلة، وما لها من اثر كبير عل تراجع العائدات المالية الخاصة به، من خلال ما تستهلكه من موارد مائية ضخمة، في الخزن والتوليد لمحطات الطاقة، ادت الى تقليل حصة العراق من العائدات المائية لنهر دجلة وساهمت في تفاقم مشكلة المياه.[٣٢]

**ثانياً: السياسات المائية الايرانية**

تتصف السياسات المائية الايرانية بالتعسف في استغلال مياه المجاري الحدودية بينها وبين العراق، إذ قامت باستغلال مفرط لبعض الانهر الحدودية، وانشئت المشاريع والسدود لحجز كميات كبيرة من المياه، بهدف استغلالها في

**[٣١] سعدون شلال ظاهر، علياء معطي حميد، مريم سالم هادي، اثر السياسة المائية التركية على نقص المياه العراقية السطحية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (١٥)، ٢٠١١، ص ٤٠٠_٤٠٦**

**[٣٢] سعدون شلال ظاهر، علياء معطي حميد، مريم سالم هادي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٠_٤٠٦.**

التوسع الزراعي وتوليد الطاقة، مما ادى الى انخفاض الواردات المائية العراقية والحاق اضرار كبيرة في حصته من هذه المياه.[٣٣]

إذ عمدت الحكومة الايرانية الى اتخاذ جملة من السياسات لاستغلال مياه الانهار التي تنبع من اراضيها وتجري باتجاه الاراضي العراقية، من دون مراعاة الحقوق التاريخية للعراق في هذه الانهار، وما يترتب على هذه الاجراءات من انعكاسات سلبية على مصالح العراق المائية، إذ باشرت الحكومة الإيرانية بشق قناة من نهر الوند بطول (١١) كيلو متر وعرض ستة امتار وعمق اربعة امتار، لإرواء الأراضي الواقعة بين مدينتي (قصر شيرين وخسروي) على الحدود العراقي[٣٤]، كذلك شرعت بشق قناة من نهر (كنجان جم) لري أراضي (مهران)[٣٥]، فضلاً عن استغلالها لمياه نهر (وادي كنكير) على شكل مراحل متتالية، من خلال إنشاءها لسد (سومار) التحويلي لحجز مياهه وتحويله إلى منطقة وادي (نفط شاه) للاستفادة من هذه المياه في توسيع الرقعة الجغرافية للأراضي الزراعية المروية هناك، مما أدى إلى قطع جريان هذه الانهر باتجاه الأراضي العراقية وحرمانه من وارداتها المائية.[٣٦]

فضلاً عن قيام الحكومة الايرانية بقطع امدادات مياه نهر (قره تو) نتيجة للمشاريع الايرانية التي اقامتها لإنشاء سدود لري الاراضي الزراعية، وكذلك نهر (دويريج) الذي قامت الحكومة الايرانية بقطعه بسدود ترابية، وكذلك نهري (الكرخة

---

(٣٣) سليمان عبد الله اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨_٢٢٩.

(٣٤) عصام العطية، القانون الدولي العام، ط ٥، الشركة العراقية للطباعة، بغداد، ١٩٩٢، ص٢٢٢_٢٢٣.

(٣٥) جميل محمود خاور ، الموارد المائية والسدود في إيران والمياه الحدودية المشتركة مع العراق ، وزارة الزراعة والري ، قسم الموازنة المائية، ١٩٩٢، ص ١٥.

(٣٦) رائد سامي عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

وكارون) الذي اقيم عليهما سدود لتخزين المياه وتحويلها، فضلاً عن تغيير مسارهما لإرواء الاراضي الزراعية.[٣٧]

بالتالي قد أدى شق القنوات الاروائية واقامة السدود والمشاريع على الانهار الحدودية بين العراق وايران إلى انخفاض كميات المياه الواصلة إلى الأراضي العراقية، وتقليصها بشكل كبير، بما يسهم في تعزيز هذه المشكلة وتفاقها في العراق، والجدول رقم (٤) يوضح عدد هذه السدود الايرانية المقامة على روافد نهر دجلة، ومدى طاقاتها الاستيعابية وحجم العائدة المائية التي تحتاجها لملء خزاناتها كما يأتي:[٣٨]

**جدول (٤) السدود والمشاريع الايرانية على حوض نهر دجلة**

| ت | المشروع | الغرض | الطاقة التخزينية |
|---|---|---|---|
| ١ | **سد دز** | الري وتوليد الطاقة | (٣.٤٦) مليار م٣ |
| ٢ | **سد الكارون** | الري وتوليد الطاقة | (٣.١٤) مليار م٣ |
| ٣ | **سد المارون** | الري وتوليد الطاقة | (١.٢٠) مليار م٣ |
| ٤ | **سد الكرخة** | الري وتوليد الطاقة والسيطرة على الفيضانات | (٧.٨٠) مليار م٣ |

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: لورانس يحيي صالح، استراتيجية التنمية المستدامة للموارد المائية في القطاع الزراعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (٤٢)، ٢٠١٩، ص ٤٥١.

من خلال ما تقدم يمكن القول ان الاضرار التي لحقت بالموارد المائية العراقية جراء السياسات المائية الايرانية كثيرة ومتعددة الابعاد وادت الى انخفاض التدفق المائي لروافد نهر دجلة في الاراضي الايرانية، بسبب تحويلها لعدد من الروافد على طول الحدود المشتركة، وان ما يصل من المياه الى حوض نهر دجلة

**[٣٧] جميل محمود خاور، مصدر سبق ذكره، ص ١٦_١٧.**

**[٣٨] فاضل جواد دهش، منى رزاق يوسف، ازمة المياه في العراق وتأثيرات السياسة المائية الايرانية، مجلة الكوت للعوام الاقتصادية والادارية، العدد (٣٨)، ٢٠٢٠، ٣٩٥_٣٩٧.**

من هذه الروافد ما هي الا تصاريف مائية ذات نسبة عالية ومركزة من الاملاح تسيء الى اجمالي مياه نهرد دجلة على طول المجرى.[٣٩]

**ثالثاً: السياسات المائية السورية**

ان السياسات المائية للجمهورية العربية السورية تلتقي الى حد ما مع السياسات المائية العراقية، فهناك درجة من التقارب والتنسيق في الخطوط العامة الرئيسة لموقف البلدين فيما يتعلق بقضايا المياه، فالعوائد المائية لنهري دجلة والفرات ذات اهمية مصيرية بالنسبة الى الجمهورية السورية، لاسيما وان بقية المجاري الاخرى لا تصل الى مستوى ما يوفره نهري دجلة والفرات لها من مياه، من حيث الكمية ومدة الجريان، فالموقع الجغرافي لسوريا جعلها كما العراق من دول المجرى، وواقع الموارد المائة فيها لم يختلف عنه، فقد تأثرت كثيراً بالسياسات المائية التركية وبأسلوبها في كيفية استغلال مياه نهري دجلة والفرات، إذ تدنت مواردها المائية وتراجعت حصتها من المياه، مما ادى الى توقف الكثير من محطاتها الكهرومائية، وتدني الانتاج الزراعي في المناطق التي تعتمد على مياه النهرين بشكل كامل.[٤٠]

هذا التقارب بين السياسة المائية العراقية والسياسة المائية السورية انما كان بسبب الاضرار المشتركة التي تكبدتها الموارد المائية في البلدين كلاهما وتراجع حصصهما جراء سياسات تركيا ومشاريعها المائية على حوضي نهر دجلة والفرات، فسوريا ترى ان تحديد الاحتياجات المائية وتقسيمها بين البلدان الثلاثة

---

**[٣٩] سالم محمد بديوي الكبيسي، الحدود العراقية الإيرانية (دراسة جيوبولتيكية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨١، ص ١٢٣_١٢٤.**

**[٤٠] رائد محمد عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣_٥٥.**

(تركيا وسوريا والعراق) لابد ان يتم بواسطة اللجنة الفنية المشتركة*، بعيداً عن الاجراءات الفردية، ولابد من تحديد حصة كل بلد من مياه نهري دجلة والفرات على الاساس التاريخي في حق كل بلد بهذه المياه، من خلال التوصل الى اتفاق نهائي لقسمة المياه، مع التأكيد على حق كل بلد باستثمار حصته من موارده المائية بالطريقة التي يراها مناسبة، والتي تتلاءم مع ظروفه الاجتماعية والاقتصادية.[٤١]

غير ان ما يؤخذ على السياسات المائية السورية هو ازدواجيتها في التعامل وعدم ثباتها فيما يتعلق بقضايا المياه بين المستويين الداخلي والخارجي، فهي متفقة مع التوجهات العراقية وتتبناها احيانا كثيرة، وغالباً ما يكون الموقف السوري متطابق إلى حد بعيد مع الموقف العراقي في التعامل مع سياسات تركيا المائية ومشاريعها المقامة على حوضي نهر دجلة والفرات، بالوقت نفسه فهي تنتهج ذات النهج الذي تتبعه تركيا في اقامة السدود والمشاريع لخزن المياه دون موافقة الحكومة العراقية او حتى مشاورتها في اقامة هذه المشاريع، مما يؤكد أن المشاريع والسدود والخزانات المائية السورية هي جزء لا يتجزأ من مشكلة المياه التي يتعرض لها العراق، باعتبارها دولة المجرى الوسطى بينه وبين تركيا، كما هو موضح في الجدول رقم (٥) الذي يبين عدد المشاريع والسدود المائية السورية المقامة على حوضي نهر دجلة والفرات وحجم طاقاتها التخزينية وما تحتاجه من

* تشكلت اللجنة الفنية للمياه الدولية المشتركة بين كل من العراق وتركيا وسوريا مع بداية تصاعد مشكلة المياه بين الدول الثلاث المتشاطئة على حوضي نهري دجلة والفرات عام ١٩٨٠، وقد توقفت اجتماعات تلك اللجنة الى ما يقارب الـ(١٥) سنة، إلا أنها عادت وجددت نشاطها مرة اخرى مع النشاط المائي التركي عند قيامها بمشروع الكاب، للمزيد انظر : اسامة السعيدي، الانعكاسات المستقبلية على إنشاء سد اليسو التركي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٣)، مركز العراق للأبحاث، ٢٠٠٨، ص ١١_١٣.

[٤١] عبد العزيز شحادة منصور، المسالة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٠، ص ١٥٠_١٥١.

واردات مائية، وما سيتم تخزينه من موارد مائية لعمل هذه المشاريع[٤٢]، على النحو التالي:

**جدول (٥) السدود والمشاريع المائية التركية على حوض نهري دجلة والفرات**

| ت | المشروع | النهر | المساحة | الغرض | الطاقة التخزينية |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | **سد الثورة (الطبقة)** | الفرات | (٦٤٠) كم٢ | الري وتوليد الطاقة | (١١.٩)مليار م٣ |
| ٢ | **سد البعث (التنظيمي)** | الفرات | _ | توليد الطاقة، السيطرة | (٩٠) مليون م٣ |
| ٣ | **سد تشرين** | الفرات | (١٦٦) كم٢ | الري وتوليد الطاقة | (١,٨) مليار م٣ |
| ٤ | **سد الحسكة** | الفرات | (٣١) كم٢ | الري | (٣٠) مليون م٣ |
| ٥ | **سد الخابور** | الفرات | (٩٥) كم٢ | الري وتوليد الطاقة | (١) مليار م٣ |
| ٦ | **سد باب الحديد** | الفرات | (٢١) كم٢ | الري وتوليد الطاقة | (٣٣) مليون م٣ |
| ٧ | **مشروع ري دجلة الكبير** | دجلة | _ | الري وتوليد الطاقة | (١.٢) مليار م٣ |

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : رائد محمد عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧_٦٠. وايضا: لورانس يحيى صالح، عمار صلاح احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥١.

استناداً على بيانات الجداول السابقة، وبعد الاطلاع السياسات المائية لدول المنبع، يتبين لنا مدى تأثير هذه السياسات على واقع مشكلة المياه في العراق، إذ كان لإقامة عدد من السدود والمشاريع التي تستهلك كميات كبيرة من المياه أثر كبير في تقليل حصة العراق وتراجع وارداتها المائية، فضلاً عن تحويل مسار عدد من الانهر والروافد الفرعية الى عمق الاراضي الايراني والسورية الذي تسببت في فقدان جزء كبير من عائدات العراق المائية، فهذه السياسات اذا ما استمرت بهذا الشكل، ستفضى الى أضرار كبيرة قد تطال القطاع الزراعي والبيئي والصناعي في العراق، ومشكلة المياه في العراق قد لا تقف عند هذا الحد، بل من

**[٤٢] فراس عبد الجبار الربيعي، اثر المشاريع الخزنية والاروائية في سوريا على الامن المائي العراقي، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد (١٢)، ٢٠١٣، ص ٣٦٦_٣٦٨.**

الممكن ان تتعداه الى ما هو اكبر من هذه الاثار والتبعات، في ظل استمرار هذه الدول بإقامة المزيد من السدود والمشاريع المائية على خوضي دجلة والفرات.[٤٣]

**المبحث الثالث: السياسات العامة الحكومية لمعالجة مشكلة المياه في العراق**

بعد الاطلاع على طبيعة الموارد المائية العراقية السطحية والجوفية، ومعرفة اهم الاسباب الداخلية والخارجية التي ادت الى تفاقم مشكلة المياه في العراق، سوف يتم البحث هنا في دور الحكومات العراقية المتعاقبة بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣، في معالجة مشكلة المياه، من خلال البحث في خططها وسياساتها العامة المائية، وتسليط الضوء على هذه السياسات والبرامج الحكومية المتبعة لمعالجة هذه المشكلة، لتبيان مواطن القوة والضعف، والوقوف على مدى نجاحها او فشلها في معالجة مشكلة المياه في العراق، على النحو الاتي:

**المطلب الاول: السياسات العامة الحكومية لمعالجة مشكلة المياه للمدة (٢٠٠٦_٢٠١٤)**

أن السياسات العامة للحكومة العراقية الاولى والثانية (حكومة السيد نوري المالكي) بعد التغيير السياسي عام (٢٠٠٣) في ادارتها للموارد المائية بشكل عام ولمعالجة مشكلة المياه بشكل خاص، اتبعت نظام الخطط الخمسية من خلال الاستراتيجيات التي تبنتا وزارة الموارد المائية، فضلاً عن خطط التنمية الوطنية، وهذه السياسات ركزت على عدد من الجوانب دون الاخرى، وقدمتها على غيرها، واهم هذه الجوانب هي:

الجانب الاول الذي ركزت عليه السياسات الحكومية هو خزن المياه في السدود الكبيرة المقامة فعلاً بعد تطويرها وزيادة سعتها التخزينية، من اجل تأمين المياه للمشاريع الاروائية ولتوليد الطاقة والاستخدامات اليومية، كما تضمنت خطط

[٤٣] عبد الله حسون محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩_٢١.

وزارة الموارد المائية مشاريع أنشاء عدد من السدود الجديدة اهمها سد (بخمة، وطق طق، وشده لع) في السليمانية، وسد (بادوش) في الموصل وسدود (باكرمان، وكوميان) في اربيل، وسد (البغدادي) في الأنبار، كما تضمنت الخطة إنشاء مشاريع سدود صغيرة في المنطقة الغربية هي سدود (كعرة ٢، وكعرة ٣، وحوران ١، وحوران ٢، وسد الغدف، وسد حامر، وسد كركر)، كذلك في المنطقة الشرقية تضمنت خطط الوزارة اقامة سدود (مندلي، والوند، وكلال، وبدرة، والشهابي).[٤٤]

ولغرض الاستخدام الامثل للموارد المائي فقد ركزت السياسات العامة الحكومية على الري واستصلاح الاراضي الزراعية كجانب ثاني أساس لسياساتها المائية، ووضعت خطة لاستصلاح ما يقارب الثمانية ملايين دونم بحلول عام (٢٠١٤)، من خلال اقامة مشاريع الري التكميلي لاستصلاح (٠.٨) مليون دونم، وتطوير المشاريع الاروائية القائمة على حوضي نهري دجلة والفرات وروافدهما بمساحة اجمالية تقدر بـ(٧,٨٨) مليون دونم، ونصب مضخات مائية وانشاء نواظم جديدة وتأهيل محطات الضخ القديمة.[٤٥]

فضلاً عن انشاء دائرة المصب العام لإدارة الموارد المائية، وانشاء مركز السيطرة الاروائية، للقيام بأعمال مسح التربة وتصنيف الاراضي والدراسات المائية الاستراتيجية لموارد المياه، كذلك عملت الحكومة على عدد من مشاريع تبطين القنوات المائية وتطهيرها من النباتات المائية الضارة وازالتها، وكري الانهر الرئيسية وتفرعاتها في شط الحلة وشط الديوانية والدغارة وديالى والعظيم ومن اجل ضمان الاستخدام الامثل والمتوازن للمياه.[٤٦]

---

**[٤٤] بلال عبد الله يونس العبيدي، دور مؤسسات الدولة في ادارة مياه نهر دجلة (دراسة هيدروبولتيكية)، رسالة ماجستير (غير منشور)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، قسم الجغرافية، ٢٠١٧، ص ٤٥_٥٥.**

**[45] خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠– ٢٠١٤، وزارة التخطيط العراقية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٧١_٧٢.**

**[٤٦] بلال عبد الله يونس العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦_٥٧.**

ولم تغفل السياسات الحكومية مشكلة الاهوار وما تعانيه من مشاكل في الامدادات المائية، فقد عملت على اعادة تأهيل وانعاش الاهوار من خلال العمل على توافر كميات المياه المطلوبة لغمر المساحات التي تعاني من نقص الامدادات، والعمل على انشاء سد هور (الحويزة) للمحافظة على الدور السكنية وانشاء عدد من السدود حول القرى لعدم غمرها بالمياه، وبهذه السياسات هدفت الحكومة الى زيادة الثروة السمكية وعودة العوائل المهجرة، وخصصت مبالغ كبيرة لهذه المشاريع في محافظات ميسان والبصرة وذي قار للسنوات (٢٠٠٦_٢٠١٢) وصلت الى (٣٣٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار عراقي.[٤٧]

الجانب الاخر الذي ركزت عليه سياسات الحكومة خلال هذه المدة هو حفر الابار المائية لغرض التخزين الجوفي لإنعاش المياه الجوفية على المدى البعيد، وقد خصص مبالغ مالية لهذا المشروع بحدود (٥٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠) مليار دينار عراقي، فقد وضعت خطة لحفر مجموعة ابار للمراقبة والتخزين في عدد مختلف من مناطق العراق تصل الى (٧٠٠٠) بئر، غير ان ما تم تنفيذه منها بشكل فعلي هو (١,٣٢٣) بئر فقط، حيث يؤمن البئر الواحد عائدات مائية كافية لإرواء قرابة (٣٥_٤٣) شخص[٤٨]، فقد كانت انجازات الحكومة في هذا المجال ضعيفة جداً، كون ما تم انجازه فعلاً من هذه الابار لا يتجاوز (٢٥%) من الابار المقرر انشاءها، الامر الذي يؤشر مدى اخفاق الحكومة في تنفيذ سياساتها لمعالجة مشكلة المياه.

---

**[٤٧] اياد عبد علي سلمان الشمري، ماجد راضي حسين القريشي، المقومات الجغرافية لأهوار العراق (بين فرص الانعاش وتحديات التنمية والحلول المقترحة)، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، عدد خاص (المؤتمر العلمي الافتراضي الدولي الاول/ كلية التربية الاساسية)، ٢٠٢٠، ص ٣٥٦_٣٥٩.**

**[٤٨] انور عبد الزهرة شلش العتابي، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفص الاستدامة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ٩٢_٩٣.**

لا سيما ان السياسات العامة الحكومية في الحكومتين الاولى والثانية بعد التغيير السياسي، وبالرغم من ما تبنته من اهداف وشعارات سعت الى انشاء السدود والخزانات المائية، وتأمين الاحتياجات الاساس من مياه الشرب والري، وتحسين الوضع العام للأراضي المروية، واستصلاح الاراضي الزراعية، وتحسين وضع المشاريع الاروائية وتبطين الجداول واقامة جداول ونواظم جديدة، وزيادة المساحات الزراعية، والمحافظة على نوعية المياه السطحية بتنفيذ شبكات المبازل والمصبات العامة.[٤٩]

وبالرغم من ما اعلنته من اهداف وخطط وبرامج كبيرة كان يُعول عليها في معالجة مشكلة المياه، غير ان واقع مشكلة المياه لم يشهد تغييراً ملموساً على ارض الواقع خلال هذه المدة، فغالبية السياسات الحكومية لم ترى حيزاً من التطبيق، والذي ترُجم منها على ارض الواقع، يشوبه العديد من المأخذ، واهم ما يؤخذ على السياسات الحكومية اعلاه، هو ان خطط وزارة الموارد المائية وما تبنته من مشاريع لم ينجز منه سوى (١٩%) كتقدير اعلى من مجموع المشاريع المقرر انشائها في العراق، فالسدود الكبيرة لم تشهد أي اعمال تطوير باستثناء بعض الاعمال الدورية لأغراض الصيانة واعادة التأهيل، والسدود المزمع اقامتها لم ينجز منها سوى عدد قليل، اما فيما يخص مشاريع الري والاستصلاح الزراعي التي اعتمدتها خطة التنمية الوطنية، فقد تبين عدم اتمامهما هي الاخرى لغالبية هذه المشاريع، وما تم انجازه منها هو الاخر قليل ودون المستوى الطموح الذي كان من المتوقع ان يعالجه من مشاكل الاراضي الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من العائدات المائية.

[٤٩] وزارة الموارد المائية العراقية، دائرة التخطيط والمتابعة مشاريع الري والبزل في العراق، ٢٠١٠، ص ٢٣.

فالسياسات المائية الناجحة لا تعتمد على كري الانهر وازالة النباتات الضارة وبناء السواقي والنواظم على روافد الانهر الفرعية فقط، فهذه السياسات والخطط الحكومية اثبتت بتقادم الزمن عدم ملائمتها في ادارة الموارد المائية العراقية بشكل عام وعدم نجاحها في معالجة مشكلة المياه على وجه الخصوص، بسبب افتقارها الى النظرة المستقبلية، وعدم تطبيق جزء كبير منها بسبب الفساد الاداري والهدر المالي، والمحاصصة الحزبية، التي اثرت وبشكل سلبي على طريقة ادارة المؤسسات المسؤولة لملف المياه، فضلاً عن عدم اشتمالها على كافة جوانب مشكلة المياه واسبابها الحقيقية، كون الجزء الاكبر من هذه المشكلة كما اشرنا سابقاً في المبحث الثاني هو بسبب السياسات المائية لدول المنبع، والتي لم نرى اي تحرك من قبل الحكومات العراقية بصورة جدية من اجل معالجة هذه المشكلة في الخارج، بالتباحث والحوارات الاقليمية الثنائية للخروج باتفاق او تعاون مشترك يحمي مصالح العراق المائية، ويعالج مشكلة التراجع في وارداته المائية بسبب سياسات ومشاريع هذه الدول.

**المطلب الثاني: السياسات العامة الحكومية لمعالجة مشكلة المياه للمدة (٢٠١٤_٢٠٢٢)**

كما هو الحال بالنسبة للسياسات العامة الحكومية في إدارة الموارد المائية العراقية في الحكومات السابقة، فقد اعتمدت الحكومات العراقية بعد عام (٢٠١٤) سواء حكومة الدكتور (حيدر العبادي) او حكومة السيد (عادل عبد المهدي) وحتى حكومة السيد (مصطفى الكاظمي) ذات النهج التي اتعبته سابقتها في ادارة ملف المياه، ولم تختلف عنها كثيراً، وسارت على ذات الخطى في النهج العام، باستثناء بعض التعديلات الايجابية في بعض السياسات المائية، إذ اعتمدت نهج الخطط

الخمسية واكدت ايضاً على جوانب محددة في سياساتها المائية، واولتها الاهمية دون الاخرى.

ان ما يحسب لحكومة الدكتور (حيدر العبادي) بعد عام (٢٠١٤) هو انها التفتت الى الاسباب الخارجية لمشكلة المياه في العراق، وركزت على مجال الامن المائي مع دول المنبع من اجل ضمان امداد العراق بالموارد المائية، واقامة سبل التعاون مع دول الجوار المتشاطئة على حوضي نهر دجلة والفرات وروافدهما، فالسياسات العامة المائية للحكومة العراقية خلال هذه المدة عملت على زيادة التعاون بشأن الموارد المائية مع دول الجوار من اجل تحقيق الامن المائي، لاسيما ان (٦٢%) من الواردات المائية العراقية تأتي من خارج حدوده.[٥٠]

كذلك عملت الحكومة على وضع استراتيجية لزيادة كمية المياه العذبة في حوضي نهري دجلة والفرات وتفرعاتهم، من خلال تحسين استخدام السدود القائمة، واقامة عدد من السدود والمشاريع الجديدة، وتشغيل الخزانات، فضلاً عن تقديم خطط وبرامج لتطوير البنية التحتية المائية من خلال بناء المبازل والنواظم المتطورة، وتطوير شبكات المياه ومحطات تصفيتها، فهذه السياسات والبرامج التي تبنتها وزارة الموارد المائية كانت الهدف منها توافر المياه العذبة الصالحة للشرب بحدود (١,٧٣٥/ مليار م٣)، وكان مقرر لها ان تعالج في المستقبل التزايد في اعداد السكان، والذي سيترتب عليه زيادة الطلب على كميات المياه العذبة للشرب والزراعة والاستخدامات اليومية. [٥١]

كذلك في مجال تطوير البنى التحتية للموارد المائية، فأن الاستراتيجية الحكومية كانت ترى ان انشاء الخزانات المائية والسدود الواسعة، تمثل قدرة لوزارة

---

**[٥٠] التقرير النهائي لوزارة الموارد المائية، الدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والاراضي في العراق، ٢٠١٤، ص ٥٢_٥٩.**

**[٥١] بلال عبد الله يونس العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٦١_٦٤.**

الموارد المائية على ادارة الموارد المائية المتاحة بشكل افضل، فهناك حاجة كبيرة الى تطوير البنى التحتية المائية، وتطوير البنى القائمة، ووضع خطط لإنشاء خزانات وسدود، للري وحفض الفائض من المياه عن الحاجة في سنوات الوفرة المائية، لكي ينجح العراق في تخزين عائداته المائية في المستقبل، فلابد من تأهيل سد الموصل، وتعزيزه بأنشاء سدود جديدة على نهر الزاب الاعلي، لتخفيف مخاطر الفيضانات.[٥٢]

غير ان مشاريع وسياسات الحكومة العراقية بعد عام (٢٠١٤)، لم تنقل الى حيز التنفيذ، ولم ترى النور، فقد شهدت البلاد متغيراً خطيرة طرأ على الساحة السياسية، تمثل بسقوط عدد من المحافظات العراقية بيد التنظيمات الارهابية (داعش) عام (٢٠١٤)، وما اسفرت عنه من اثار كبيرة هددت الدولة العراقية، وامتدت أثاره الى مجمل السياسات العامة ولم تقف تبعاته عند مشكلة المياه فقط، هذه الامر قد اثر بشكل كبير على واقع مشكلة المياه في العراق، فالحكومة العراقية فضلاً عن محدودية اهتمامها بهذه المشكلة من الاساس، بات لديها مهام اولى، فالحرب على تنظيمات (داعش) الارهابية، وما تحتاجه من تخصيصات مالية كبيرة، احتلت سلم اولويات الحكومة، وشغلت صناع القرار عن مشكلة المياه، فمشكلة المياه في ظل هذه الازمة الوجودية، وسقوط عدد من المدن ونزوح اهلها، قد جعل من امكانية تطبيق هذه المشاريع والسياسات السابقة الذكر في ظل ما تعيشه البلاد من حرب امراً بعيد، ولا يمكن تطبيقه على ارض الواقع.

واستمر عدم الاهتمام الحكومي وعدم ايجاد الحلول لمشكلة المياه طيلة مدة حكم الدكتور العبادي بسبب الازمة الامنية التي تعيشها البلاد، وتم ترحيل مشكلة المياه الى حكومية السيد (عادل عبد المهدي)، غير ان هذه الحكومة لم

[٥٢] التقرير النهائي لوزارة الموارد المائية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦_٧٨.

تستمر طويلاً بسبب الاحتجاجات الشعبية التي اجربتها على التنحي عن السلطة، وكذلك الحال بالنسبة لحكومة السيد (مصطفى الكاظمي) فهي الاخرى لم تنجح في ايجاد الحلول الناجعة لمعالجة لمشكلة المياه التي يعاني منها العراق، كون الحكومة جاءت بعد احتجاجات واضطرابات طالت العملية السياسية في العراق، فضلا عن ان اولوية الحكومة تمثلت بإقامة انتخابات مبكرة، وتسيير شؤون البلاد لحين اقامة هذه الانتخابات.

من خلال ما تقدم يمكن القول ان السياسات العامة الحكومية لادارة الموارد المائية في العراق بعد عام (٢٠١٤) في ظل حكومة الدكتور (حيدر العبادي)، وبالرغم من خططها وبرامجها التي اعلنتها في برنامجها الحكومي اول الامر، الا ان ما تضمنه البرنامج الحكومي من خطط ومشاريع لتنمية الموارد المائية والنهوض بالواقع المائي، لم يرى النور ولم ينقل الى حيز التنفيذ على ارض الواقع، بسبب الاحداث الامنية التي عصفت بالدولة العراقية وسقوط عدد من المحافظات ونزوح اهلها، كل هذه الاسباب عملت على ركن مشكلة المياه في ذلك الوقت، وتقديم اولويات الأمن على ما دونه من قبل الحكومة العراقية، ففي ظل ما تعيشه البلاد من ازمة امنية وجودية تهدد كيانها، يصبح الحديث عن ايجاد حلول وسياسات عامة لمعالجة مشكلة المياه امراً ثانوياً، ولا ينال من الأهمية شيء، مما افضى الى اهمال مشكلة المياه وعدم التفات صانع القرار لواقع هذه المشكلة، وما تحمله من اثار وتبعات خطيرة هي الاخرى من الممكن ان تهدد امن الدولة الغذائي.

وكذلك الحال في ظل حكومة السيد (عادل عبد المهدي) ومن بعده حكومة السيد (مصطفى الكاظمي)، فقد كانت اولويات الحكومة هي توافر الامن وتهدئة الشارع نتيجة خروج الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية المطالبة بالتغير، فلم

يتم الالتفات الى مشكلة المياه ولم تنال اية اهتمام حكومي، واستمرت هذه المشكلة لغاية الوقت الحاضر من دون ان يكون هناك اجراءات او سياسات حكومية شاملة لإدارة الموارد المائية تعالج هذه المشكلة ، وتقلل من اثارها وتبعاتها على واقع المجتمع والدولة في المستقبل.

ان السياسات العامة لإدارة الموارد المائية للحكومات العراقية المتعاقبة منذ التغيير السياسي عام (٢٠٠٣) ولغاية كتابة البحث، لم تكن ملائمة ولم تنجح في ايجاد حلول ناجعة لمعالجة مشكلة المياه في العراق، ولم يطبق مع ما تبنته من برامج وسياسات على ارض الواقع الا القليل، بسبب عدد من المعوقات التي اشرنا لها في ثنايا البحث، بالإضافة الى المعوقات التشريعية والادارية، فمشكلة المياه في جزء كبير منها قد تأثرت بقدم التشريعات المائية وعدم تكاملها، وفقدان الاساليب العصرية الحديثة في ادارة هذه المؤسسات، ومرد ذلك الى غياب التنظيم وغياب قواعد واسس استخدام او التعامل مع المياه، فهذه التشريعات بحاجة الى تحديث حتى تتوافق مع سياسات الطلب على المياه كالخصخصة المائية واستيراد التكلفة على سبيل المثال، بعدها من الاساليب والطرق الحديثة في ادارة الموارد المائية.[٥٣]

كما تعاني المؤسسات المختصة بإدارة الموارد المائية، من ضعف البناء المؤسسي، فهناك تعدد في دوائر الدولة، اضافة الى الضعف المتوارث فيها، فهناك تداخل في الاختصاصات والصلاحيات بين المؤسسات والوزارات، فضلاً عن ضعف القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في المشاركة باتخاذ القرارات

[٥٣] ازاد جلال شريف، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

الازمة، للإدارة والتنمية ووضع الخطط والاستراتيجيات والرؤى الصحيحة لإدارة الموارد المائية بما يصب في المصلحة العامة.[٥٤]

بالتالي فقد جاءت الاجراءات التي اتبعتها الحكومات السابقة نتيجة انفرادها بالقرار وعدم مشاركة منظمات المجتمع المدني والجهات المختصة بقضايا المياه غير واضحة الرؤى وعائمة، وتفتقر الى النظرة المستقبلية، واقتصرت على حلول لا يمكن عدها حلول جذرية لمشكلة خطيرة مثل مشكلة المياه، واقرب وصف يمكن وصفها به هو انها كانت حلول ترقيعية لا ترتقِ لمستوى وحجم المشكلة التي تهدد الامن المائي والغذائي، فكري الانهر وازالة النباتات الضارة في المجاري المائية لا يمكن عده من قبيل الحلول الجذرية لمعالجة مشكلة متعددة الاسباب والاثار.

ولا نغفل هنا ما للدور الدبلوماسي الخارجي في التعامل مع دول المنبع من تأثير كبير على مشكلة المياه، فالمشكلة المائية في العراق جزء كبير منها خارجي، فكما هو واضح ان اكثر من ثلثي مياه العراق تأتي من الخارج وتنبع من (تركيا، ايران، سوريا)، وهذه الدول عمدت على اتباع سياسات مائية قد اضرت بواقع الموارد المائية العراقية، واسهمت في تراجع حصته المائية من مياه النهرين، وما نلحظه هنا هو غياب الدور السياسي لوزارة الخارجية العراقية في التعامل مع هذه التجاوزات على وارداته المائية، فالحكومات العراقية بعد التغيير السياسي ولغاية الوقت الحاضر لم تنجح في اقامة علاقة شراكة، او في اقامة محادثات ثنائية تعاونية لتنظيم تقاسم المياه بين العراق وجيرانه من دول منبع، بما يكفل عدم التجاوز على حصته من الموارد المائية.

**الخاتمة والاستنتاجات**

---

[٥٤] المصدر نفسه، ص ١٤٥.

ان مشكلة المياه التي يعاني منها العراق كانت نتيجة حتمية لجملة اسباب داخلية، وخارجية، بما اضر بحصة العراق من الموارد المائية، واستناداً على ذلك فقد توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات، يمكن ايجازها على النحو الاتي:

١. اثرت العوامل الطبيعية والمناخية، التصحر، قلة الامطار، الجفاف، الاحتباس الحراري، بشكل سلبي على واقع مشكلة المياه في العراق، واسهت في تراجع عائداته المائية.
٢. كان للسياسات المائية لدول المنبع (تركيا، ايران، سوريا) واقامتها لعدد من السدود والمشاريع المائية لخزن المياه، على حوضي دجلة والفرات وتفرعاتهم دور كبير خلق مشكلة المياه في العراق وتراجع واردات العراق المائية.
٣. ادت الزيادة السكانية، والهدر وسوء الاستخدام اليومي وقلة الوعي والتثقيف بأهمية المياه، وارتفاع معدلات التلوث، الى تفاقم مشكلة المياه في العراق، وساهمت في وتوسيع دائرة تبعاتها واثارها في زيادة الطلب على المياه في ظل مشكلة نقص الامدادات المائية التي يعاني منها العراق.
٤. ان مشكلة المياه في العراق ليست مشكلة خارجية فقط بسبب سياسات دول منبع، بل هي مشكلة داخلية ايضاً، بسبب سوء الادارة الداخلية وافتقار العراق الى الكفاءات الادارية المختصة في ادارة الموارد المائية، بسبب المحاصصة الحزبية.
٥. اثبتت الدراسة عدم ملائمة السياسات العامة الحكومية في ادارة الموارد المائية، وفشل الحكومات العراقية المتعاقبة في ايجاد سياسات عامة مائية شاملة ذات نظرة مستقبلية، تتولى مهام معالجة مشكلة المياه في العراق.

٦. ضعف الجانب الدبلوماسي العراقي في ايجاد حلول ثنائية على مستوى العلاقات الخارجية مع دول المنبع، للخروج باتفاقية او تعاون ثنائي مشترك يضمن عدم المساس بحصة العراق من الواردات المائية.

**التوصيات**

تقدم الدراسة جملة من التوصيات يمكن ايجازها على النحو الاتي:

١. الاستعانة بالمنظمات الدولية في رفد العراق بالخبرات العلمية والادارية والفنية والتقنية، التي تملكها في ادارة الموارد المائية، لمساعدة العراق في تجاوز مشكلاته المائية.

٢. العمل على توحيد الموقف السياسي الخارجي للعراق وسوريا في سياستهما الخارجية تجاه تركيا وسياساتها المائية، في التفاوض حول حصص البلدين من الواردات المائية.

٣. الاهتمام بشكل اكبر بالجانب الخارجي من مشكلة المياه، المتمثل بسياسات دول المنبع، وضرورة فتح قناة حوار ثنائية على أعلى مستوى معهم، تشترك فيه القيادات العليا للبلد.

٤. وضع خطط وسياسات مائية شاملة، ذات بعد مستقبلي من قبل الخبراء والاكاديميين بالتعاون مع المنظمات الدولية، لمعالجة مشكلة الهدر وسوء الاستخدام، وارتفاع معدلات التلوث في مياه الانهار بشكل نهائي.

٥. العمل على وضع سياسات تهدف الى تحديد النسل، للسيطرة على الانفجار السكاني، فضلاً عن التثقيف المجتمعي وزيادة وعب الافراد بالاستخدام الرشيد للموارد المائية.

٦. وضع استراتيجية وطنية لتطوير البنى التحتية المائية، واعادة تأهيل السدود المائية القديمة والعمل على انشاء مشاريع جديدة، تواكب التطورات العلمية في هذا الجانب.